E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب"

security problem in the Middle East "Study in the contents of "combating terrorism

م. م ليث علاء خضير(*)
laith.alaa@nahrain.edu.iq

- **الملخص**

يشهد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الاوسط اختلاً أمنية خصوصاً بعد احداث 11/ أيلول 2001، نتيجة تزايد أثر التنظيمات الإرهابية على الأمن الإقليمي بشكل عام، وتعارض المصالح الدولية والاقليمية في ضوء مكافحتها من جانب اخر، ذلك ان الأمن الإقليمي في الشرق الاوسط بات يشهد حالة من التداخل في الأداء الإقليمي والدولي، هذا جاء نتيجة عدم وجود منهجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، ما جعل الأمن في المنطقة "أمن مركب" يرتبط بقوى محلية من الدولة وما دون الدولة (الجماعات)، ومن جانب اخر يرتبط بقوى دولية تسعى الى تحقيق أولوياتها حتى وإن كان ذلك على حساب الأمن الإقليمي والامن القومي المنفرد للدول في المنطقة. ولا يخطئ من يقارب سر تدافع القوى الإقليمية والدولية نحو منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بإنها ترتكن الى ما تحوزه المنطقة من موارد طبيعية وموقع جيو استراتيجي زادت من أهميته مع تنامي دور المقوم الجيوبولتيكي على المسرح الدولي بوصفها منطقة انتاج للنفط والغاز والطاقة المتجددة، الى جانب كونها منطقة ربط بين الشرق والغرب والجنوب والشمال.

الكلمات المفتاحية : الامن، مكافحة الإرهاب،الشرق الأوسط،التوازن الاستراتيجي.

- **Summary.**

The regional security of the Middle East region is witnessing a security imbalance, especially after the events of September 11, 2001, as a result of the increasing impact of terrorist organizations on regional security in general, and the conflict of international and regional interests in light of combating them on the other hand, because the regional security in the Middle East is witnessing a state of overlap. In the regional and international performance, this came as a result of the lack of a common methodology for combating terrorism, which made security in the region a "combined security" linked to local forces from the state and sub-state (groups), and on the other hand, it is linked to international forces seeking to achieve their priorities even if that At the expense of regional security and the individual national security of the countries in the region. Whoever approaches the secret of the rush of regional and international powers towards the Middle East and the Arabian Gulf region is not mistaken that they rely on the region's natural resources and geo-strategic location that have increased in importance with the growing role of the geopolitical component on the international stage as a production area for oil, gas and renewable energy, in addition to being a region Connecting east and west, south and north.

Keywords: security, fighting terrorism, the Middle East, strategic.

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية- وحدة البحوث والدراسات السياسية

- **المقدمة**

منذ مطلع القرن العشرين، تعاظمت أهمية منطقة الشرق الأوسط، في المدرك الاستراتيجي العالمي، تبعاً لما تمتلكه من موارد طبيعية، الى جانب موقعها الاستراتيجي وأهمية جيوسياسية، إذ جذبت اهتمام القوى العالمية في التدافع للسيطرة عليها بغية تحقيق التوازنات على مستوييها الإقليمي والدولي، ووفر فضاء مكافحة الإرهاب مجالا واسعا لتنافس القوى الإقليمية والدولية لتحقيق تلك التوازنات ما جعلت الأمن في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما منطقة الخليج العربي منها؛ يرتبط ارتباطا كبيراً في حالة التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية المتبارية فيما بينها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في المنطقة، ما جعل الأمن فيها يتمثل بمعضلة يصعب فض تشابكها نتيجة تزاحم المصالح الدولية ورغبة الدول في تحقيق أولوياتها في المنطقة. الأمر الذي جعلها ميداناً للمنافسة الاقتصادية والصراع السياسي والعسكري بين القوى الفاعلة والطموحة والمؤثرة في السياسية الدولية. لاسيما الامريكية والروسية والصينية، التي أخذت منحى التصادم، وبذلك كان الشرق الأوسط ولايزال محط اهتمام وتنافس القوى الدولية، التي جعلت حضورها في أجندة تلك القوى ثابتاً.

- **إشكالية البحث** تتمحور إشكالية البحث في تحديد أثر مكافحة الإرهاب على البيئة الاستراتيجية الاقليمية، إذ يمثل الإرهاب أكبر التحديات التي باتت تهدد الأمن بمستوياته: الوطني والإقليمي والعالمي، عن طريق تعقب أثر مكافحة الإرهاب وانعكاساته على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والذي تزاحمت فيه القوى الساعية لمكافحته، لا سيما الولايات المتحدة التي تسعى الى تعزيز انموذج القيادة التشغيلية عبر استدامة السيطرة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، الى جانب رغبة روسيا الاتحادية بتأدية أدوار إقليمية أمنية في دوائر توجهه لاسيما سوريا ادقها، التي تحظى بمكانة استراتيجية في المدرك الروسي، الى جانب رغبة الصين بتعزيز دورها الاقتصادي لاسيما تأمين امدادات الطاقة، ما افرز بيئة تصارعية نتيجة تعارض مصالح الدول الكبرى التي تسعى الى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط ، بطرق مختلفة لا سيما مكافحة الجماعات الإرهابية وسبل معالجتها، ويصطف الى جانب التداخلات الدولية إشكالية أخرى على المستوى القوى الإقليمية الفاعلة التي تسعى هي ايضا تعزيز مكانتها الإقليمية.

- **فرضية البحث**

عمد الباحث على طرح افتراض مفاده: كلما تمكنت القوى الدولية من تعظيم جهدها التعاوني عبر ايجاد وسائل ناجعة لمكافحة الإرهاب، كلما أسهم ذلك في تحقيق الأمن الإقليمي ومعالجة للظاهرة واستأصالها. وكلما لجئت القوى الفاعلة لمكافحة الإرهاب الى التنافس كلما أثر ذلك على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

- **منهجية البحث.**

لا شك ان الدراسة علمية لتكون أكثر دقة ولتبلغ مبتغاها وتحقيق أهدافها لا بد ان تستند في بنائها الفكري الى مناهج علمية، أذ عمد الباحث اللجوء الى:

(المنهج الوصفي التحليلي)، اذ تم استعراض المفاهيم المختلفة لما تعنية ظاهرة الإرهاب، جنبا الى ما يعنيه مفهوم الأمن ومستوياته، الى جانب تحديد الأطر الجغرافية لموضوع الدراسة والمتمثل في تحديد مفهوم الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي.

ولترجمة سلوك التنظيمات الإرهابية ومعرفة نواياها، الى جانب سلوك الدول واستراتيجياتها في ضوء مكافحة الإرهاب تم اللجوء الى (المنهج النظمي): بهدف التوصل الى بيان مدى نجاعة الاستراتيجيات الدولية والمؤسساتية في مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

- **هيكلية البحث.**

تضمن البحث تحديد ما هيه الاطر **المفاهيمية في المحور الأول، بينما جاء المحور الثاني: التنافس الاستراتيجي على موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي** من ثم **المحور الثالث: أثر مكافحة الإرهاب على التوازن الاستراتيجي الدولي في الشرق الأوسط، والمحور الرابع: أثر مكافحة الإرهاب على موازين القوى الاقليمية في الشرق الأوسط**

أولاً: الاطار المفاهيمي

ان تعبير الشرق الأوسط ليس حديثاً الا ان الاهتمام بدراسته والحديث عن اشكاليته اخذ يحتل مكانة الصدارة في قائمة الموضوعات في الدراسات الاستراتيجية لما يمتلكه من أهمية على مستقبل الدول الكبرى، واستمرار مستقبلها في النظام الدولي اجمع، تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق الإقليمية الأكثر أهمية مقارنة مع المناطق والاقاليم الأخرى في العالم، التي أثارت اهتمام الباحثين في حقل الدراسات الجيواستراتيجية خاصة والسياسة العالمية عموما، فمن الولايات المتحدة الى المانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من مناطق العالم اختلفت لغاتهم وتوحدت أراءهم في تأكيد أهمية نطاق هذه المنطقة في التفاعلات البينية بين الشمال والجنوب؛ لذا فإن دراسة المنطقة من جميع النواحي يعد امرا ضروريا لمعرفة اسباب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه المنطقة، لا سيما في جنبة مكافحة الإرهاب، ولرفد البحث بالأطر النظرية عمد الباحث الى التطرق للاطار المفاهيمي على النحو الاتي:

1 - مفهوم مكافحة الإرهاب

مع تزايد عمليات الإرهاب، لاسيما بعد احداث 11ايلول/2001، والحروب اللاحقة في كل من افغانستان والعراق بات واضحاً أن الإرهاب الدولي اصبح يمثل تهديدًا كبيرًا ومتناميا، وبذلك اهتمت الكثير من الدول بمناقشتها ودراستها وذلك للقضاء عليها أو التقليل من حدتها، فظاهرة الارهاب تنتهك حقوق الانسان وحرياته وتقضي على الابرياء وتهدد الأمن الدولي، والحماية الحقيقية للأمن لا تتم الا من خلال الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي تندرج منها البرامج الوطنية، وبذلك تقع على الدول من خلال وكالاتها الأمنية بالأساس مسؤولية اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بحماية جميع الاشخاص المقيمين داخل اراضيها من هذه الظاهرة، وذلك في نطاق قيامها بواجباتها الايجابية لضمان حق الحياة، والحق في السلامة الجسدية، وبقية الحقوق الانسانية، والحريات الاساسية الأخرى، وفي الوقت الذي تبحث فيه الدول عن وسائل اكثر نجاعة لمكافحة الارهاب فان جهودا أكبر بذل من أجل تحديد الاسباب والأوقات الي يلجأ الافراد فيها الى العمل الاجرامي وكيفيه قيامهم بذلك، وبالخصوص من أجل تحديد الطرق التي يمكن استخدامها لمنعهم من اللجوء الى ذلك[1]؛ لذلك تجتهد البلدان في الحفاظ على امنها خاصة بعد هذا الكم الهائل من التطور في سياقات وتعاملات الحياة اليومية للمواطنين والمجتمع والدولة وتعاملها مع هكذا حجم من التحديات التي تفرض عليها اعباء وتكاليف اضافة للحفاظ على كيانها ومكنوناتها، قبل الولوج الى مناقشة الاستراتيجيات والآليات المتعددة لمواجهة الارهاب من الضروري ان نقف أولا عند تعريف مكافحة الإرهاب وآليات المكافحة، اذ تتجه التشريعات الجنائية في مختلف دول العالم نحو معالجة مشكلة الارهاب[2].

تعدد التعاريف بشأن تحديد المقصود في مكافحة الارهاب، اذ تعرف عسكريا هي تلك **التطبيقات والتكتيكات والاستراتيجيات التي تستخدمها مؤسسات الأمن والدفاع الحكومية والمؤسسات المدنية**

---

[1] علي حميد موازن واخرون، جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية، المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الارهاب، جهاز مكافحة الارهاب، العراق، 2021، ص 587.

[2] شيماء عادل فاضل ، معتز سلمان عبد الرزاق، الاداء المؤسساتي الدولي ومكافحة الارهاب بعد عام 2001 رؤية مستقبلية، جهاز مكافحة الارهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية، المؤتمر العلمي الدولي لجهاز مكافحة الارهاب، جهاز مكافحة الارهاب، العراق، 2021، ص 182.

لمنع وردع التهديدات الارهابية، وآخرون يرون بأن المقصود بالمكافحة في اطار التصويب أو التقويم فهي تلك الاجراءات الاقتصادية التي ترتبط بالقضاء على البطالة والحد من انهيار المجتمع، اما فكريا فتعني التوجيه والارشاد[1].

فتمثل مكافحة الارهاب عملية دائمة ومستمرة تستند الى الشرعية الدولية والاقليمية، متمثلة بعدد من الاستراتيجيات أو التكتيكات التي تعتمدها سواء الحكومات أو المنظمات الدولية والاقليمية لمنع وردع والرد على التهديدات الارهابية التي تقوم بها الجماعات الارهابية فعليا أو تنسب اليها ويشمل ذلك عمليتي اكتشاف الاعمال الارهابية المحتملة والرد الحاسم والفوري على مثل تلك الاعمال، وان لاستراتيجيات الحد من الارهاب نموذجان رئيسان أولهما الحرب الذي يعد الحملة ضد الارهاب هي عسكرية ولا يمكن التفاوض معهم خصوصا لدى وجود قناعة بأن "الحرب" على الارهاب هي عبر مكافحته في عمليات عسكرية كالتي تشنها معظم الدول أن لم تكن جميعها، إذ إن العمليات العسكرية تصب في خانة مجابهة العمليات الارهابية واحباطها انياً، ويكون الهدف هو القاء القبض أو قتل عناصر متطرفة تزعزع الأمن القومي الوطني والدولي.

اما النموذج الثاني للحد من الارهاب هو المكافحة الجنائية: والتي تختلف عن العسكرية بانها تشتمل على عدد من الاجراءات الوقائية والتدابير العلاجية، فالتدابير الوقائية تعد ضرورية لمكافحة الارهاب من حيث اجراءات تكفل درء خطر وقوع الجريمة الارهابية قبل ارتكابها وتتضمن هذه التدابير مثلا القيام بأجراء البحوث العليمة للتعرف على المشكلة واسبابها وابعادها المختلفة مع التركيز على جمع المعلومات في هذه المجال وتبادلها مع الجهات المختصة، كما تقوم بإصدار التشريعات والقوانين الجنائية التي تكفل تجريم الممارسات السلبية التي ننتهجها الجماعات الإرهابية، وفرض عقوبات رادعة على كل من تسول له نفسة ارتكاب مثل هذه الجرائم، فضلا عن اصدار التشريعات المالية والمصرفية الصارمة لمنع المنظمات الارهابية من تهريب اموالها من الدولة الى دول آخري إذ تستغلها في ارتكاب نشاطاتها الاجرامية والقيام بحملات توعية للمواطنين بأساليب الجرائم الارهابية وخطرها وتدريب اجهزة تنفيذ القانون وتزويدها بأحدث الوسائل الفنية والتقنية[2] .

2- الأمن الإقليمي

يمثل مفهوم الأمن الإقليمي من المصطلحات ذات الاستعمال الواسع في الدراسات الدولية والأمنية وهو مجموعة الاحلاف والمواثيق الدفاعية والتكتلات الأمنية والاقتصادية فضلا عن الشراكات الاستراتيجية التي تكون اما ذات طابع أمني، أو طابع عسكري، أو طابع اقتصادي، وعلى الرغم من تعددت تعاريف الأمن الإقليمي؛ الا ان دلالاته تشير الى كونه حالة وسطى ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، ويتمثل في مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية، بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الاحكام والمعايير ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معينة الى التخلي عن مبدا الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى[3].

وقد عرف الدكتور (حامد ربيع) الأمن الإقليمي بأنه "اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم وأحد تسعى من خلال وضع

---

[1] P. Chalk, West European Terrorism and Counter-Terrorism: The Evolving Dynamic, First Published, Springer Nature, Oslo, 1996,p10.

[2] شيماء عادل فاضل ، معتز سلمان عبد الرزاق، الاداء المؤسساتي الدولي ومكافحة الارهاب بعد عام 2001 رؤية مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 183.

[3] مروان سالم العلي، النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسط الكبير إعادة رسم خارطة المنطقة العربية، ط1، دار المعتز، عمان، 2020، ص 95.

تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الأقاليم من أجل منع أي قوة اجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب اخر وحماية الوضع القائم.

ويرتبط الأمن الإقليمي بمنطقة جغرافية معينة ويختلف عن الأمن الوطني من ناحية الشمول، كما انه يختلف عن مفهوم الأمن الجماعي، لان الأخير يكرس نفسه (الكل للكل)، اما الأمن الإقليمي فيجسد مبدا(البعض للبعض) اذ ان هذا المفهوم (الأمن الإقليمي) مفهوم وسيط بين الأمن الفردي والأمن الوطني والجماعي أو الدولي [1].

وتتسم بنية الأمن الإقليمي بالتعقيد لا يقل عن التعقيد في مفهوم الأمن ذاته، الذي شهد تغيراً ملحوظاً، بالأخص في فترة ما بعد الحرب الباردة، وان السمة المميزة للأمن الإقليمي هي عمومية الاعتماد الأمني المتبادل بين الأطراف الاقليم، بهدف المواجهة المشتركة للتحديات والتهديدات المباشرة، بحيث أن حالة التفكك أو الانسام داخل بيئة أحد الأطراف الإقليمية، تصدر مخرجاتها إلى بيئات الأطراف الإقليمية الأخرى، مثل تعرض العراق وسوريا الى خطر الإرهاب، لاح ذلك الأثر دولا أخرى ضمن إقليم الشرق الأوسط، فتجاذبت الدول لتصدي لهذه الظاهرة درأ للمخاطر التي قد تلامس أمن الدول في العموم الإقليمي؛ لأن الانهيار الأمني بدا كالعدوى ينتقل من دولة الى أخرى ما يجعل الأمن الإقليمي لا يرتبط بحدود جغرافية لدوله ما، وانما بات يشمل الإقليم كله، كما جاء في نظرية" المركب الأمني" إذ يعتقد أنصـار هذه النظرية أن حالة الاعتماد المتبادل لمركبات الأمن الإقليمية هي التي تؤهلها لصياغة الأمن وأبعاده الجيوسياسية [2]،

واتساقا لما سبق فإن الأمن الإقليمي يرتكز في تحقيقه على مجموعة من النقاط أدقها:[3]

أ- إن الأمن الإقليمي يتم تحقيقه بالتراضي والاتفاق الطوعي بين أطرافه دون اجبار طرف ما على قبول ترتيباته.

ب- الأمن الإقليمي بالمعنى المشار اليه لا يعني السلام الدائم والشامل لأطراف المنظومة الإقليمية، وانما هو محاولة لضبط الصراعات لأنهائها إذا إنها سمة للعلاقات الدولية عموما فالصراع يكون من أجل تحقيق مصلحة تدعمها القوة من ثم يكون الهدف الرئيس للأمن الإقليمي هو الحيلولة دون تفاقم تلك الصراعات الى الحد الذي يهدد مصالح دول الإقليم كافة بخروجها عن الحد المألوف.

ت- تحقيق الأمن الإقليمي بشكل فعلي سواء اتخذ شكل الشراكة أو النظام الإقليمي أو غير ذلك من صيغ لابد ان يتم التعبير عنه خلال آليات رسمية أو غير رسمية لترجمة النوايا الى واقع عملي ملموس ومن تلك الآليات الاتفاقيات وإجراءات بناء الثقة التي تكون اختبارا حقيقيا لنوايا أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية[4].

3- مفهوم الشرق الأوسط

اوجدت الكتابات الغربية لمفهوم الشرق الأوسط منذ القرن العشرين حينما ذاع استخدامه في الفكر الاستراتيجي الانكليزي لأول مرة عام 1902 من خـــلال مجلـــــة "National Review " البريطانية في كتابات ضابط البحرية الأمريكي(الفريد ماهان-Alfred Mahan) وقد حدد منطقة الشرق الأوسط بالخليج العربي وما يحيط به، مشيرا الى الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة وضرورة حمايتها من

---

(1) سلمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستويات وصيغة تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 19.

(2) الوليد بن خليفة، دور البراديغم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الافكار النظرية والادوار السياسية ، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، 2020. ص145.

(3) أشرف محمد عبد الحميد، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص25.

(4) Emanuel Deutschmann, Mapping the Transnational World: How We Move and Communicate Across Borders and why it matters, Op Cit, p44.

طرف بريطانيا لتأمين طريقها الى الهند[1]، الا ان البعض يرجع أصل مفهوم الشرق الأوسط الى الضابط البريطاني توماس جوردن (Thomas Gordon) الذي تحدث عن الخطر الروسي والالماني على المصالح البريطانية في منطقة الشرق الأوسط بعّدها مصدر المواد الخام، والملاحظ هو ان ارتباط هذا المصطلح بالمصالح البريطانية في المنطقة الممتدة بين تركيا ودول الخليج العربي وحتى حدود أفغانستان[2].

كما تناول(نيقولاس سبيكمان) المعنى الجيوبولتيكي لمنطقة الشرق الأوسط ضمن حقبة الحرب الباردة عندما تعرض لتعريف الحزام المحيط الذي يشكّل أساس نظرية الاحتواء (Containment)، إذ شهدت المنطقة أكثر المواجهات حدة بين سياسة (الاتحاد السوفيتيّ) السابق الهادفة للوصول إلى البحار الدافئة وبين نظرية الاحتواء الأمريكية، إذ رأت الحكومة الأمريكية أنّ الخط الذي يبدأ من شمال شرق تركيا ويمتد إلى شمال إيران وباكستان وأفغانستان هو أهم حزام جيوسياسي، ان الشرق الأوسط هو الموقع الجغرافي الوسط بين الشرق الأقصى الاسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي والشرق الأدنى الواقع غرب الاناضول الذي يقع فيه بلدان شرق أوروبا غير ان تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفا جغرافيا وصفيا وصوريا وانما لصياغة تعريف سياسي وثقافي جديد للمنطقة مختلف تماما عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط [3].

اما بالنسبة للمفاهيم الحديثة التي تم انتاجها في مراكز التخطيط الاستراتيجي الأمريكي والدوائر الرسمية فهي الشرق الأوسط الكبير "the greater middle east" والشرق الأوسط الجديد (the new middle east) اللذين يرتبطان اساسا بالمصالح الأمريكية (خاصة الثروات النفطية) في الخليج العربي وآسيا الوسطى، خاصة مع اكتشاف وجود النفط في منطقة بحر قزوين، ومن الملاحظ ان الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ترتبط أساسا بمصلحتها القومية المرتبطة باستمرار امدادات الطاقة والحفاظ على الدول الحليفة لها في المنطقة ومنع تعاون واتحاد هذه الدول فيما بينها حتى لا تشكل عبأ عليها في تحقيق مصالحها فيما بعد وقد تم التأكيد على ذلك خاصة بعد سياسة حضر النفط التي مارستها الدول العربية ضد الدول المؤيدة "لإسرائيل" سنة (1973) حين ادرك الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية الخطورة الفعلية لمثل هذه القرارات على مصالحهم الاقتصادية [4].

ان تحديد مصطلح الشرق الأوسط وغيره من المصطلحات المرتبطة به يعد بمثابة تحديد لأمن المنطقة وعلاقتها بباقي دول العالم الخارجي ويمكن الإشارة الى مجموعة من التعريفات التي حاولت توضيح مفهوم الشرق الأوسط ففي اطار العالمية فتناولت المنظمات العالمية والدولية والقوى الكبرى تعريفا وتحديدا للمنطقة اذ عرفت دراسة الأمم المتحدة عام 1975 منطقة الشرق الأوسط على انها **المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى ايران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبا)**، وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 على الحيز الجغرافي الذي حدد في تعريف الأمم المتحدة الذ يمتد ليشمل دول الخليج كافه العربي، اما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفتها في اطار ما أعلنته من مبادرات أمريكية للحد من التسلح في المنطقة والتي أعلنت في ايار (1991) والتي حددتها بانها تلك المنطقة التي تمتد من(**ايران شرقا حتى المغرب غربا فضلا عن إسرائيل)** وكان لجامعة الدول العربية تعريف للمنطقة

---

(1) Paul J. Kohlenberg, Nadine Godehard, The Multidimensionality of Regions in World Politics, First published, Routledge, New York, 2021,256.

(2) Omnia El Shakry, Understanding and Teaching the Modern Middle East, First Published, University of Wisconsin Press, USA, 2020, p28.

(3) نجاة محمد ممدوح، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة سوريا 2010-2014، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص33.

(4) Milton L. Holloway, Innovation Dynamics, and Policy in the Energy Sector: Building Global Energy Markets, Institutions, Public Policy, Technology and Culture on the Texan Innovation Example, Academic Press, London, 2021,p153.

بانها **الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة الى ايران وإسرائيل واستبعدت تركيا كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي)**[1].

وقد تتفق الرؤية الأمريكية مع التصور الغربي للشرق الأوسط الذي ينظر الى المنطقة كخليط من الشعوب والجماعات القومية المختلفة من خلال وجود تنوع لغوي وديني وسلالي وعلى اعتبار ان الدين الإسلامي هو من أكثر الديانات انتشارا لكنه في ذات الوقت ينقسم على عدة مذاهب فضلا عن اليهودية والديانة المسيحية ويلخص البعض كل ذلك بعدم وجود تاريخ موحد ومشترك لسكان المنطقة فحسب دائرة المعارف الأمريكية فإن الشرق الأوسط (**هو المنطقة التي تضم كل من قبرص ومصر وايران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وتركيا والامارات العربية المتحدة واليمن)**[2] اما مفهوم الشرق الأوسط في الادبيات الروسية فليس هناك اتفاق حول المقصود تحديدا بمنطقة الشرق الأوسط وغالبا ما يستخدم مصطلح (بليزني فوستوك) أي الشرق الأدنى للإشارة الى منطقة العالم العربي بمفهومة الواسع "وإسرائيل" الا ان بعض الباحثين الروس يستخدمون المفهوم للدلالة على الجزء الاسيوي من العالم العربي أي المشرق العربي متضمنا مصر وإسرائيل كما تميل الادبيات الروسية الى ضم إيران وأفغانستان الى منطقة الشرق الأوسط وتعتبر تركيا دولة شرق أوسطية أوروبية ومن خلال هذه التعريفات نلحظ انه من الصعب تحديد مفهوم واضح للشرق الأوسط يصعب تعريفة كونه مصطلح سياسي جيوبولتيكي فضلا عن كونه يخضع لتجاذبات حركة السياسة العالمية نظرا للأهمية الجيواستراتيجية التي يتمتع بها ويرجع هذه الى بداية ظهور المصطلح التي كانت مبنية على مصالح واهداف معينة للدولة البريطانية ليتم تناوله بعد ذلك من طرف الهيئات الدولية والباحثين أيضا لدول كل حسب مصالحة الا انه على الرغم من وجود اختلاف في ضبط مصطلح الشرق الأوسط كما سبق وأوضحنا الا اننا نستطيع ان نلحظ من خلال التعريفات المقدمة ان حدود الشرق الأوسط أصبحت أكثر وضوحا واصبح هناك اتفاق على ان الشرق الأوسط الحقيقي أو ما يسمى بدول القلب هي مصر الخليج العربي تركيا وايران واما المحيط الهندي والدول الأخرى التي اختلف الآراء حول عدّها ضمن نطاق المنطقة فهي تعرف بالدول الأطراف[3].

ثانياً: التنافس الاستراتيجي على موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي

لا شك ان ما تحوزه منطقة الشرق الأوسط من موارد طاقوية تحظى بميزات استراتيجية [*]، جعل منها منطقة تنافس استراتيجي عالمي بين القوى المؤثر في النظام السياسي الدولي، التي تسعى كل منهم الى جعل دول المنطقة ترتبط بها أمنيا عبر تحالفات استراتيجية تحقق الأمن لدول الشرق الأوسط من جانب، وتحقيق أمن الطاقة للدول الكبرى من جانب آخر. وفي محاولة استقراء المشهد العالمي للطاقة المتمثلة بموردي النفط والغاز، واللذان يمثلان عنصران جوهريان في تحديد التوازنات العالمية، يحظى الموردان بأهمية بالغة في المدركات الاستراتيجية العالمية وفق تصنيفين: الأول الدول المستوردة التي تنظر الى ان ندرتهما تمثل عناصر ضعف يتطلب اتخاذ التدابر لتوفيرهما، وفي المقابل الدول المنتجة التي تنظر للموردين عناصر قوة استراتيجية، واتساقا مع ذلك وللبحث عن أهمية امداد الطاقة في المدرك

---

[1] سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2013، ص 14,

[2] Spencer C. Tucker, Middle East Conflicts from Ancient Egypt to the 21st Century: An Encyclopedia and Document Collection, First Published, ABC-CLIO, California, 2019, p465.

[3] نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 35.

[*] منها: 1. سهولة استخراجه ونقله. 2. جودة ونظافة البترول، وقلة تلوثه. 3. قرب حقول البترول من الأسواق العالمية.4. نفوذ وتأثير الدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط. للمزيد انظر: رضوان محمود المجالي، الوجيز في النظام الاقتصادي، ط1، دار ورود للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص198

الاستراتيجي الروسي، بعدها من أكبر الدول المنتجة، مع بيان أهمية ذات المورد في المدرك الاستراتيجي للدول الموردة وأثره على طبيعة التوازنات الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

فإن آماد الطاقة يحظى بأَهمية اقتصادية واسعة في المدرك الروسي ويعد قطاع الطاقة المتمثلة بـ(النفط – الغاز) دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل ووسيلة من وسائل المواجهة بدلاله الحرب[1]. على الرغم من استخدام روسيا لمورد الطاقة في السياسة الخارجية ليس استثناء في العلاقات الدولية، اذ ترغب روسيا في استمرار تبعية الدول أوربا لها في ميدان الطاقة، لما له من اثر على بنية التوازن الاستراتيجي في القارة الأوربية[2]، وان تواجد روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الاوسط لا سيما سوريا بدواعي مكافحة الإرهاب، إذ بات الوقوف في طريق امداد الطاقة امرا حتمياً، بعد المساعي الغربية لإنشاء خطوط امداد بديلة عن الغاز الروسي تمتد من منطقة الخليج العربي مرورا بسوريا وصولا الى أوربا، ما يبرر ذلك الاندفاع الروسي في المحافظة على النظام السوري، ومن هنا انطلقت أَهمية مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، إذ عملت روسيا الاتحادية على توظيف الطاقة في السياسة الخارجية ضمن اطارين[3]: الأول يتمثل بسياسة رفع الأسعار، ومن ثم فأن أي العمليات العسكرية التي تجريها روسيا ضمن اطار مكافحة الإرهاب تحقق الهدف المنشود كون أسعار الطاقة ترتهن بحالة الصراع والسلم فكلما كانت هناك أزمات أمنية في مناطق انتاج الطاقة أو مناطق عبورها أسهم ذلك في رفع أسعارها. بينما جاء الثاني: التهديد امدادات الطاقة، والوقوف في وجه المشاريع الدولية التي تسعى لفك الطوق الروسي الطاقوي على أوربا، كمشروع التوجه الأمريكي الى دول اسيا الوسطى، ومشروع امدادات الطاقة القطري، والوقوف بوجه أي مشروع يحول بوصول الطاقة وتحديدا موردي النفط والغاز برا الى أوربا مصدره منطقة الخليج.

في المقابل نظرت الولايات المتحدة الأمريكية للموارد الطاقوية في الشرق الأوسط كأحد الخيارات الاستراتيجية، فالمصالح الامريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي تتمحور أساسا حول ضبط الأسعار العالمية للطاقة عبر الاستخراج المتواصل للنفط الغاز في المنطقة، وضمان أمن خطوط الأنابيب، وتوطيد الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي عبر تنويع مصادر الإمدادات وطرق التصدير، وتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك. فأي انقطاع في الإمدادات أو في خطوط الأنابيب سيتسبب في رفع الأسعار ما يؤسس ذلك الى وضوح تعارض المصالح الامريكية – الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ما يمنح أمن العبور ميزه استراتيجية للدول الواقعة على طريق امدادات الطاقة وتكون تلك الميزة على حساب دول المصدرة فتعمل دول العبور على مقايضتها؛ لذلك نجد الدول المصدرة للطاقة تواجه تهديداً جديداً يتمثل في ضمان وصول الطاقة الى مورديها، إذ تسعى روسيا في ادائها الاستراتيجي اتجاه جوارها الجغرافي القريب والمتوسط الى ربط مصالح تلك الدول بسياسة أمن الطاقة الروسية[4].

وانطلاقا من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين مثل غيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمدادات النفط، وفي هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساس للطاقة الاستكشافات والتنقيب في البلدان العربية، لاسيما الخليجية منها من جهة. بينما أصبح لشركات النفط الوطنية العربية مصالح في الصناعات اللاحقة في الصين التكرير والبتروكيمياويات من جهة أخرى. إن بروزها بلد رئيس مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي أصبح يثير الاهتمام ، فضلاً عن قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لأكبر الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط

---

[1] محفوظ رسول، الامن الوطني الروسي بين الفرض والقيود، ص178وما بعدها. مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان 2018،

[2] خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، 2014، ص 187.

[3] محفوظ رسول، الامن الوطني الروسي بين الفرض والقيود، مصدر سبق ذكره، ص 192.

[4] محفوظ رسول، امن الطاقة في العلاقات الروسية الاوربية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص230.

وذلك يمنحها مكانة اقتصادية خاصة ولتأمين استمرارية التزود بالنفط[1]، فإن الصين ستكون حريصة جدا على المساعدة في أمن المصادر النفطية والنقل البحري والمضائق في الخليج العربي ، ومكافحة الإرهاب الذي يستهدف مصادر الطاقة وكذلك مكافحة القرصنة البحرية، وفي هذا المجال فإنها تتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية وباستثناء ذلك فإن المصالح الصينية قد تتضارب مع المصالح الأمريكية والروسية نتيجة رغبتها في الحصول على امداد طاقوي موثوق يتحقق في عبر اقتناء مصادره من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إذ تحرص الصين على خلق علاقات تجارية لاستيراد النفط من مختلف دوله [2].

وبذلك فأن القوى الكبرى تسعى مرارا الى تحقيق وتعظيم النصيب الأكبر من السيطرة على موارد الطاقة، والذي تمثل فيه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منها منطقة امداد وفيرة؛ لأن السيطرة على منابع الطاقة يمثل استدامة القوة الاقتصادية وان استدامة القوة الاقتصادية يمثل طريق موثوق لزيادة الميزة العسكرية على المنافسين من حيث وفرة الكفاية المالية لاستدامة القوة العسكرية، ولذلك تنظر القوى الكبرى الى الدول الغنية بموارد الطاقة على انها تشكل تهديدا بصرف النظر عما اذا كانت تمتلك تلك الدول قوة عسكرية هائلة أو لا، فالثروة والموارد يمكن ان تتحول بسهولة لقوة عسكرية، لان الشواهد التاريخية لاسيما ازمة الطاقة عبر قطع امداد النفط عام 1973 مثلت تهديدا حقيقا لكثير من اقتصاديات القوى العالمية، لذلك ركز المخططون والاستراتيجيون الامريكيين انتباههم أبان الحرب الباردة على ثلاث مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، هي أوربا وشمال شرق اَسيا، والخليج العربي وأصرت الولايات المتحدة الامريكية على أن لا تترك الاتحاد السوفيتي للسيطرة على هذه المناطق؛ لأن الحيازة عليها تحقق مكاسب إضافية يمكن من خلالها تغير التوازنات القائمة[3]، وبذلك بدأ التنافس على موارد الطاقة يمثل بعدا تاريخيا اندفعت بسببه القوى الكبرى الى بناء التحالفات مع دول المنطقة لاستدامة ذلك المورد واتخذت تلك التحالفات أنماط متعددة تارة تتمثل في درء التهديدات المباشرة وغير المباشرة للدولة، وتارة تؤسس لتحقق أهداف استراتيجية أنية أو مستقبلية، إلا أنها تجتمع مع بعضها في قاسم مشترك معبرة عما يسمى بمصلحة الدولة ، وهذه المصلحة المعبرة عن تقاليد واقع وظروف كل دولة هي التي تفرض عليها تفكيرا معينا في تخطيط سياستها الخارجية وسلوكا معينا في تنفيذها ، بحيث تقف موقف المؤمن لها والمدافع عنها حين تتعرض لأى ضرر أو خطر[4].

وفي ضوء ما سبق تبدو مصلحة الدولة محاطة بجملة حقائق واقعية، يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. ان مصلحة الدولة هي ليست حالة اعتباطية أو وقتية.
2. ان مصلحة الدولة تنبثق من الواقع المحيط بالدولة في الظرف والزمان المعين.
3. ان الدولة تنهج النهج الذي يتلاءم مع الواقع ومع المصلحة التي تلائمها بالذات، وفق تسلسلية تقدم فيها الاهم على المهم، وتحدد فيها ما يمكن التخلي عنه وما لا يمكن التخلي عنه بأي ثمن.

وبلا شك ان الاستمالة الدولية في أطار مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، يكمن في تحقيق المصلحة للدول المساهمة، وتارة تبدو في درء التهديدات، وتارة في فرض التوازنات الدولية، وتارة في تحقيق المصالح الخاصة عبر تأمين امدادات الطاقة، بينما تبتعد البنائية عن هذا التأكيد للدول أو التهديدات بوصفها ظواهر مسلم بها أو ظواهر موضوعية. وبدلًا من ذلك، فإنها تبحث في كيفية بناء الهويات،

---

[1] Muhamad Olimat, China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring, Routledge Taylor And Franch Group, London, 2017, P:47.

[2] عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص506.

[3] جون مير شايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص183.

[4] فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص88.

والأفعال، والمعاناة البشرية، خلال عملية تفاعل. فالمشكلة إذا تتعلق بكيفية تعامل الجهات الفاعلة من بعضها مع بعض، وكيفية تعريفها لنفسها وتعريف بعضها لبعضها الآخر، وكيف يقوم هذا بتشكيل حدود العالم الذي يتصرفون ضمنه [1].

وفيما يسلط الواقعيون الضوء على الطبيعة التنافسية الدول على الموارد، فقد يحول البنائي التركيز إلى كيف أنه في سياق معين أصبحت الجهات الفاعلة تعرف علاقاتها من خلال مصطلحات معادية. وبذلك فأن البنائية تنظر الى استراتيجيات مكافحة الإرهاب على انها تهديد اجتماعي نتيجة تصارع الهويات وتعارض الرؤى والأفكار الحاكمة في السياسة الدولية، في يحين ينظر الواقعيون الى أهمية مكافحة الإرهاب لتحقيق مصلحة الدولة لاسيما من ناحية بحثها عن استدامة موارد الطاقة [2]، **ولفحص ما تحوزه القوى من موارد طاقوية استدامت ذلك التنافس فأن الجدول ادناه يبين ما تحوزه اغنى الدول من موارد طاقوية.**

جدول1 يوضح حجم (الانتاج والاستهلاك لموردي النفط والغاز) لعام 2022

الدولة	انتاج النفط (اليومي)	استهلاك (اليومي)	الميزان (اليومي)	انتاج الغاز (السنوي)	استهلاك (السنوي)	الميزان (السنوي)
السعودية	10.4	3.3	7.1	112.1	112.1	0
الكويت	2.8	0.5	2.3	15	20.6	-5.6
الامارات	3.2	0.9	2.3	55.4	69.1	-13.7
قطر	1.5	0.3	1.2	171.3	35	136.3
البحرين	0.04	0.06	-0.02	16.4	16.4	0
سلطنة عمان	1	0.2	0.8	36.9	25.9	11
إيران	4.3	1.8	2.5	250.8	233.1	17.7
تركيا	0.05	1	-0.95	0	46.4	-46.4
مصر	0.6	0.9	-0.3	58.5	57.8	0.7
"إسرائيل"	0.0	0.2	-0.242	0.5	11.3	-10.8
العراق	4.6	0.8	3.8	10.5	20.8	-10.3
سوريا	0.025	0.143	-0.118	3	3	0
المجموع	28.5	10.1	18.4	730.4	651.5	78.9

جدول1 من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- GLOBAL FIREPOWER 2022, modern military powers, the Annual GFP Defense Review,» Global Firepower, accessed on 2022, at https://www.globalfirepower.com
- World Energy Organization data, Natural gas, Statistical Review of World Energy 2021, 70th edition, p:34-36-38

(1) تيم دان، ميليا كوركوي، وستيف سمث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2016. ص457.

(2) تيم دان، ميليا كوركوي، وستيف سمث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، مصدر سبق ذكره، ص458.

يبين الجدول رقم(1) حجم الإنتاج والاستهلاك والمخزون الكلي لموردي النفط والغاز لمجموعة من الدول المؤثرة في البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ففي اطار انتاج مقابل استهلاك النفط ، فقد حققت السعودية اعلى فارق في معدل الإنتاج اليوم مقابل الاستهلاك بقيمة إنتاجية بلغت (10.4) مليون برميل يوميا مقابل استهلاك (3.3) مليون برميل يومياً، لتحقق فائض مقداره (7.1) مليون برميل يومياً، ثم يلي العراق بثاني أعلى فائض بلغ (3.8) مليون برميل يومياً، يليه تباعاً كلا من (ايران ، الامارات، الكويت، قطر، عمان) بينما حققت الدول الأخرى عجزاً في ميزان النفط . في حين حققت السعودية أكبر مخزون نفطي بلغ (266) مليار برميل لعام 2022، تليه إيران بمقدار (157) مليار برميل ومن ثم العراق بمقدار (148) مليار برميل للعام نفسه، ثم يليه تباعاً (الكويت، الامارات، قطر، عمان، مصر تركيا سوريا، البحرين، " إسرائيل").

اما الغاز: فقد حققت ايران أعلى مستويات انتاج بمقدار(250) مقابل استهلاك بلغ(233)، لتحقق فائض تجاري سنوي بلغ (17) مليون متر^3 ، تليه قطر بمقدار انتاج بلغ (171) مليون م^3 ، مقابل استهلاك بلغ (35) مليون م^3، لتحقق فائض تجاري بلغ (136) مليون م^3، من ثم يليه السعودية بطاقة إنتاجية بلغت (112) مليار متر^3 ، وهو مقدار ما تستهلكه سنويا، ثم تلية كلا من (سلطنة عمان، مصر) بتحقيق عوائد إنتاجية موجبة بمقدار(10، 0.7) مليون م^3 ، بينما حققت تركيا أعلى مستويات الحاجة من بمقدار استيراد بلغ (46) مليون م^3، يليه كلاً من(الامارات، والعراق، "إسرائيل"، الكويت) بمقدار حاجة بلغ(13.7 ،10،10،5.6) مليون م^3 سنوياً، بينما حققت سوريا والبحرين، اكتفائها من منتوج الغاز الى جانب السعودية. في حين جاء تراتبية الدول من حيث المخزون الغازي (إيران، قطر، السعودية، الامارات، العراق، مصر، الكويت، عمان، " إسرائيل"، سوريا، البحرين، تركيا) كما مبين مقدارها بالمليار م^3.

ثالثاً: القوى الكبرى ومعادلة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط

مما لا شك فيه ان التعدد والتشابك بين استراتيجيات الدول، الى جانب اختلاف المقاصد الدولية من مكافحة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط، أثرت وبشكل مباشر على بنية التوازن الاستراتيجي في المنطقة، كما وفرت مكافحة الإرهاب مبررات للدول في تنفيذ اجندتها الدولية، فعلى الرغم من قدم التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إلا أن مضمون مكافحة الإرهاب حفز الدول على عقد الاتفاقيات الأمنية ودفع بعضها الى زيادة التسلح والذي أدى بدوره الى اختلالات في حالة التوازن، الى جانب التوازن العرضي الذي لاح تغير النظام السياسي العراقي، افرز بيئة أمنية جديدة قوامها تنامي أدوار القوى الإقليمية نتيجة فقدان احد اطراف معادلة التوازن في الشرق الأوسط، وفسح المجال امام تنامي الظاهرة الإرهابية في العراق وسوريا، والتي بدورها دعت المنظومة الأمنية العالمية الى مواجهة خطر الإرهاب بعدها تهديدا عالمياً لم يقتصر خطرها على دول التي تمسه جغرافياً[1].

وبالرغم من منطقية ما تقدم، إلا أن البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط تعد أكثر ضبابية وتعقيداً وغموضاً مما كانت عليه؛ بسبب ازدياد الفاعلين والمؤثرين في بنية الأمن الإقليمي، واخذت قضية مكافحة الإرهاب بعد اخر اثر في التوازن عندما أصبح الأمن يدار بأدوات صراعية أكثر مما هي تعاونية بدلالة توافر انواع الردع الاقتصادية والعسكرية والثقافية والحمائية على مكانة أكبر مما كانت عليه في السابق، ذلك ما جعل من مكافحة الإرهاب بوابة من بوابات استعراض القوة بهدف ضبط التوازن [2].

---

[1] S. Kumar Domestic Conflict and Security in South Asia, first edition, NEHA publishers & Distributors, India, 2017, P:101.

[2] عبد الحق عزوزي، البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية، ط1، سلسلة محاضرات، العدد (160)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص3.

خصوصا بعد ان تمكنت الجماعات الإرهابية من تغير معادلة التوازن واحرجت الأنظمة السياسية القائمة في العديد من مناطق الشرق الأوسط.

ان تعددت الفواعل داخل النطاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط مع غياب الوسيلة الضابطة لتلك التوازنات أحدثت تداخلا كبيرا أكثر تأثيرا على السياسة العالمية، ذلك ما جعل حالة الفوضى في المنطقة أكثر تعقيدا. وسبب ذلك مزدوج، فأي تكتل دولي لم يكن بمعزل عن مؤثرات الاحداث العالمية، كما ولم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في مجريات الاحداث العالمية؛ ولم تعد التهديدات الأمنية الموجهة ضد دول الشرق الأوسط تقتصر على الأمن بالمعنى العملياتي، وانما باتت تهدد الأمن من مختلف جوانبه كأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي [1]. تلك الفواعل التي لم تتوانَ وجودا وأداء، من التفاعل مع وحدات النظام الدولي الأخرى مأخوذة بالحاجة المتبادلة التي توفرها الاطراف الاخرى لاسيما في جانب التداخل بالمهام المناطة بهم، وهو ما سبب التعقيد الذي فرضته البيئة الدولية إذ أن بروز جماعات مسلحة تعرف بالتنظيمات الإرهابية، التي شأنها شأن الفواعل الاخرى من حيث طبيعة تفاعلها في النظام الدولي[2]، إلا أن نطاق عملها ينحصر في اطار التهديد وليس التعاون، ذلك ما يجعل وصف نظام اكثر انتقادا لاسيما مع صعوبة تحديد ماهيه تلك العلاقة الناجمة أساسا عن تفاعلات الفواعل الاساسية والفواعل الاخرى، ليغدو التعقيد شاملا نال حتى العناوين كالمجتمع الدولي أو الجماعة أو المنظم أو النسق الدولي؛ وجمعها تشير الى محنة ما تمر به البيئة الدولية والتي لا يبتعد عنها شأن منطقة الشرق الأوسط بعدها مناطق تأثير عالمي[3].

وفي ضوء البحث عن مكانة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط نستطيع ان نحدد أدوار القوى الكبرى في تحقيق للتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحادية، الصين، الاتحاد الأوربي) ما يؤسس ذلك نمطاً مركبا من أنماط التفاعل الإقليمي قوامه التداخل في الرؤى والأفكار والمعالجات لتهديدات الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط لاسيما مكافحة الإرهاب منها. وفي ضوء ذلك سيتم استعراض توجهات القوى العالمية على النحو الاتي :

1- الولايات المتحدة الامريكية ومعادلة التوازن في الشرق الأوسط

دفعت الولايات المتحدة لتبني استراتيجيات أمنية- عسكرية واقتصادية متكاملة تفضي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، لاسيما إعادة ترتيب المنطقة أمنياً كونها غدت تحظى بأهمية بالغة في مدرك العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، إذ باتت تلك القضية تكشف عن معضلة مزمنة لارتباط الوضع الإقليمي بالدولي والاهتمام الأمريكي بها لتصبح الحالة المتحققة في المنطقة ليس أمناً بل ترتيبات إقليمية أمنية جديدة وافدة من الخارج.

والمتابع الفطن يدرك أن مع نهاية كل حرب تخرج منها المنطقة تبرز رؤية أمريكية تتجسد في السياسة والأمن والدفاع، فإذا كانت حرب الخليج الأولى أفرزت تصورات وأفكار غربية عما يطلق عليه بـأمن الخليج العربي، فإن حرب الخليج الثانية فتحت الباب على مصراعيه لوجود غربي- أمريكي

---

[1] Alexander Wendt, Why A World State IS Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal of International Relations Vol.9. (SAGE Publications and ECPR), 2003 p.491.

[2] بيتر سوتش وجوانيتا الياس، اساس العلاقات الدولية، ترجمة أ.د. منير محمود بدوي السيد، الناشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود، الرياض ، 2014، ص118.

[3] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، تهامة للنشر، جدة ، 1984، ص139.

بالتحديد، تمثل في القواعد العسكرية والوجود العسكري الأمريكي المكثف، والأساطيل الحربية كالأسطول السادس في حوض المتوسط والخامس في المحيط الهندي وبحر العرب [1].

وبعد انتهاء تلك الحرب والرغبة العارمة في إعادة تشكيل النظام الدولي ، بدت المساعي الأمريكية للهيمنة على الشرق الأوسط شاخصة في إطار الترويج لفكرة الترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة ابتداء بـ (إعلان دمشق) الذي غيب مدركات الأمن القومي العربي طارحاً فكرة تقسيم الأمن في المنطقة إلى محاور مختلفة واستبدال أولويات الأمن العربي من المحور الفلسطيني إلى الخليجي لتمثل فرصة سانحة للانفراد بالخليج العربي ودوله " ولاسيما بعد الاعتماد الكبير لتلك الدول على حماية القوات الأمريكية والانخراط معها في اتفاقيات أمنية بعد أن وجدت استحالة تحقيق أمنها من دون وجود تلك القوات ، وهذا ما مكن الولايات المتحدة من فرض ترتيباتها الجديدة (تحت ذريعة الحفاظ على استقرار المنطقة) لتحقيق أهدافها وفق محددات عدة أبرزها ، أن تكون الولايات المتحدة طرفاً رئيساً في تلك الترتيبات وتحت إشرافها المباشر (على أن تضم تركيا وإسرائيل ورفض أي دور عربي متكامل فيها)، حتى تتمكن في ضوئها من ترتيب أوضاع المنطقة مما يكفل لها الهيمنة عليها تماماً ، مع تحمل الدول المشاركة التكاليف المادية والحفاظ على وجود عسكري أمريكي قوي كميزان قوى إقليمي ودولي في المنطقة لردع المناوئين، وبلورة اتفاقيات على أسس الشراكة الأمنية تشد أمن المنطقة بالأمن الأمريكي وتتكامل معه تكاملاً عضوياً، لا سيما في قضايا مكافحة الإرهاب، وأن يكون النظام الأمني جزء من النظام الإقليمي الجديد بأفرعه الاقتصادية والسياسية على نحو يفضي إلى الاندماج الكامل في الاقتصاد الأمريكي وهذا ما يجسد المفهوم الجديد لترتيبات الأمن الأمريكي و"الإسرائيلي" أمن الأعماق،

وبقدر ما أفرد هذا التوجه ، للولايات المتحدة الأمريكية فرص وهوامش حركة كانت أمراً بعيد المنال لم تستطع حيازته، فإنه حقق عائداً مشتركاً للجميع عندما اندفعت جميع القوى الدولية كما ماثلتها القوى الإقليمية في البحث عن قيم الاستقرار في البيئة الدولية متجاهلة تقاطع عوائد أهدافها واستراتيجياتها الكبرى[2] " وقد انعكس ذلك على تغير مدلول القوة وأدوات قياسها فبعد أن كانت قوة الدول تقاس بما لديها من قوة عسكرية، أصبحت تقاس بما تحوزه من تكنولوجيا معرفية واقتصاد وأداء دبلوماسي، فضلا عن للقدرات العسكرية، فضلا عن مدى قدرة الدولة على مواجهة التحديات لاسيما مكافحة الإرهاب بوصفه احد ابرز التهديدات الأمنية، لا سيما بعد دخول العالم بمرحلة جديدة من عصر العولمة المتعددة الاشكال كالعولمة الاقتصادية والتكنلوجية والثقافية والذي استطاعت فيه الجماعات الإرهابية من الحاق الاضرار الجسيمة في البنية الأمنية والاقتصادية للدول. و تجسدت حالة التنافس وتشكيل التوازنات الجيواستراتيجية ، في مواجهة ما يسمى تنظيم (الدولة الإسلامية) ، إذ بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتغيير مقاربتهم - تجاه الأوضاع في سوريا والعراق، ولم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى ذلك التنظيم بوصفه تنظيماً محلياً عراقياً، وبذلك تحركت الولايات المتحدة الأميركية وحشدت معها دولاً غربية وعربية عبر تحالف عسكري ضم أكثر من 60 دولة هدفه الرئيس إضعاف التنظيم ، وإيقاف تقدمه ، وصولاً إلى القضاء عليه ، من خلال ضربات جوية وارسال مستشارين ومدربين لدعم الجيش العراقي فضلاً عن تقديم الأسلحة ، وفي ظل هذه الجهود ، ترفض روسيا الانضمام إلى التحالف وتؤكد أن الحرب على الإرهاب ينبغي أن تتم في إطار الشرعية الدولية، وان ذلك التحالف سيفتح الباب أمام الولايات المتحدة للتدخل مرة أخرى في العراق وسوريا عسكريا وفي المقابل سيحد من نفوذ روسيا في سوريا، وفي ظل المواقف المتضادة بين

---

[1] ريتشارد هاس، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن ، سلسلة دراسات مترجمة العدد 38 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، اذار 2009، ص3.

[2] Markus Kaim, Great Powers and Regional Orders: The United States and the Persian Gulf, First published, Routledge Taylor And Francis Group, London,2016, P36.

الولايات المتحدة وروسيا تقف الصين، صامتة أمام هذه التحركات الدولية لمواجهة التنظيم المتشدد، وبذلك قدمت الولايات المتحدة الامريكية ذاتها لتكون احد المصدات الأمنية التي تحافظ على أمن واستقرار الدول الشرق الأوسطية لاسيما " إسرائيل ودول الخليج العربي ، في سبيل مواجهة الإرهاب وما يشكله من تهديدات وجودية تهدد امن الإقليم برمته[1].

إن هدف مكافحة الإرهاب أصبح هو المحور الرئيس للسياسة الأميركية أتجاه العالمين العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد هجمات أيلول2001، الأمر الذي جعل واشنطن تحدد علاقاتها بالدول الأخرى على أساس درجة تجاوبها مع الاستراتيجية الأميركية بشأن مكافحة الإرهاب، وليس على أساس طبيعة نظمها السياسية، ما جعلها تتحالف مع نظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، من أجل تحقيق هذا الهدف [2].

فضلاً عما سبق، فإن الإدارات الامريكية تمارس الضغوط على بعض الدول العربية من أجل اتخاذ اجراءات ضد تنظيمات سياسية تعدها واشنطن إرهابية، على الرغم من أن بعضها يحظى بالمشروعية وله تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة إلى حزب الله في لبنان.

ان الولايات المتحدة بسعيها لإيجاد الاطر والهياكل الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط انما هي تعتمد لحماية مصالحها واهدافها ضمن أطار قناعة مؤداها منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة حيوية بالنسبة لواقع الدور الامريكي وتلك الاهمية التي لا ترتبط فقط بالجانب الاقتصادي (تدفق النفط) ولكنها تكمن ايضا في مصلحة الولايات المتحدة في منع اي دولة معادية محتملة من التحكم في المنطقة. واستخدام هذه السيطرة لزيادة قوتها العسكرية أو لابتزاز العالم، وأن احداث عام 2014 اظهرت ان للولايات المتحدة مصلحة في القضاء على المجموعات الارهابية التي ازدهرت في المنطقة [3].

افرزت الاستراتيجيات الامريكية لمكافحة الارهاب اثار سياسية غيرت طبيعة التفاعلات الدولية في الشرق الأوسط. اذ تسعى الولايات المتحدة نحو تحقيق نظام أمني إقليمي، وهذا لا يمكن تحقيقه بعيداً عن وجود قواعد داعمة لهذا السلوك. وتأتي قواعد السلوك الإقليمي الذي يسهم في تحقيق أمن الشرق الأوسط لاسيما أمن الخليجي و أمن "إسرائيل" منه على وفق مشاهد عدة يمكن حصرها بتأثيرات محددة على استقرار الوضع السياسي للأنظمة الحاكمة في المنطقة وارتباطاتها السياسية بالولايات المتحدة الامريكية وتحديدا في ضوء مكافحة الإرهاب (طالما نبحث عن ظاهرة جزئية في تحديد تلك التفاعلات والمتمثلة في ملاحقة اثار مكافحة الإرهاب على الأمن في الشرق الأوسط)، الامر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تبني أطروحات مكافحة الإرهاب كوسيلة للضغط وتدخل في الشؤون السياسية لدول المنطقة، وتضمن هذا الطرح امتلاك الولايات المتحدة وسائل منحتها فرصاً عدة للتدخل في شؤون الدول الداخلية، وتحت مسمى الشرعية الدولية ، وقد استخدمت الشرعية الدولية ؛ كل من يخرج عن الولايات المتحدة وإدارتها في تحقيق نهجها الإمبريالي أتجاه العالم ومنطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد . ولذلك جاء التغيير السياسي في العراق كمحصلة وبناء على صياغة لمبررات عدة لتدخل أمريكي تحت مسمى الشرعية الدولية، اذ سمحت الولايات المتحدة بتفتيت البناء القيمي والأخلاقي ، وتفتيت التماسك الاجتماعي والديني ، بل اعتمدت ما أطلق عليه بـ (الفوضى الخلاقة (*)) التي تفيد بإطلاق العنان للقوى التي تملك زخما شعبيا

---

(1) Dafna H. Rand ،Andrew P. Miller, Re-Engaging the Middle East: A New Vision for U.S. Policy, first edition, Brookings Institution Press, Washington, 2020, p131.

(2) عماد القعقور، سياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2016، ص37.

(3) باقر جواد كاظم، المدرك الاستراتيجي الامريكي لامن الخليج العربي (دراسة في مسارات المستقبل، المجلة السياسية والدولية، ص 103.

(*) الفوضى الخلاقة ويعرفها البعض على انها: سياسة تهدف إلى استغلال عناصر داخل المجتمعات التي تتطلع نحو التغيير ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والدولي ، واختراع رمز يمكنهم من التوحد حوله ، وزيادة الضغط الدولي تجاه القوى التي يعارضونها " للمزيد انظر: سالم

أو عناصر قوة بالتعبير عن نفسها في إطار اجتماعي - سياسي ، بما يسمح بتغيير الواقع القائم داخل الدولة ؛ وكنتيجة لتقاطع الاتجاهات داخل أي دولة وصعوبة الاتفاق على إطار جامع فان ذلك سينتهي إلى حدوث فوضى تحتاج إلى سنوات حتى تبسط قوة ما سيطرتها داخلها[1] . وكل ما يهم الإدارة الأمريكية هو ترسيخ وجودها السياسي وتحقيق أهدافها وكما أفصح عنها الخطاب السياسي الأمريكي ، وخاصة ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة وأمن "إسرائيل"، وعلى الرغم من أن التوجه السياسي الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط ، والخليج خاصة يستند إلى معطيات أمنية مشددة ضد من تعدهم الولايات المتحدة دولاً ومنظمات تساعد على التطرف الديني ، إلا أنها اعتزمت في إستراتيجيتها الأمنية لعام 2010 التحول من الإستراتيجية الوقائية (والفوضى الخلاقة) ومشروع الشرق الأوسط الكبير إلى إستراتيجية دعم دول شرق أوسطية أكثر اعتدالا ، وتناسقاً مع السياسة الأمريكية الجديدة ؛ مع عدم إغفال ان هذا التوجه ليس جديداً على الولايات المتحدة ، إذ ركزت الإستراتيجية الأمريكية لعام 2010 على ضرورات التعاون مع القوى الإقليمية الحليفة[2] ، فضلاً عن التواصل مع القوى الإقليمية التي تتقاطع والسياسات والمصالح الأمريكية بغية سحب الحجة منها أمام المجتمع الدولي عند اللجوء إلى الخيارات الأخرى .

فإن سياسة واشنطن أتجاه المنطقة تقتصر على أربع فرضيات رئيسة [3]:

1. الحفاظ على التدفق الحر للطاقة.
2. تقليل القوات والاشتباك العسكري في المنطقة إلى الحد الأدنى، والاعتماد على الوسائل التقنية في فكافحه الإرهاب، كالطائرات المسيرة.
3. يجب على دول مجلس التعاون الخليجي تحمل المسؤولية الأساسية للدفاع عن نفسها.
4. منع تطوير أو استخدام أسلحة الأسلحة النووية في المنطقة وإيران على وجه الخصوص.

2- روسيا الاتحادية ومعادلة التوازن في الشرق الأوسط.

لا تقل أهمية الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الروسي بل يمثل التوجه نحوه جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد التواجد في المياه الدافئة كضرورة استراتيجية لإعادة مكانتها العالمية، ويعد الشرق الأوسط وامتداده المكاني واحد من أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر، التي تسعى من خلاله روسيا تغيير معادلة التوازنات العالمية [4]، في هذا الإطار، يمكن تقسيم أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط إلى أهداف سياسية استراتيجية، وأهداف اقتصادية وأهداف ثقافية. على صعيد الأهداف السياسية الاستراتيجية، تحاول روسيا الاتحادية حشد الدعم لرؤيتها حول طبيعة النظام الدولي، اذ يمثل تواجدها في الشرق الأوسط عبر قواعدها العسكرية في سوريا نقطة انطلاق للتوجه نحو

مطر السبعاوي، نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي،ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 20.

[1] Dafna H. Rand ،Andrew P. Miller, Re-Engaging the Middle East: A New Vision for U.S. Policy, Op Cit, p 107.

[2] William T Tow ،Douglas Stuart, The New US Strategy towards Asia: Adapting to the American Pivot, first edition, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2015, p 161.

[3] Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Switzerland, 2020, P:39.

[4] انس الرهاب، السياسة الدولية في الشرق الأوسط: مئه عام من الاحتلال، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2017، ص194.

العالمية لأسباب تتعلق بالانفتاح البحري على البحر الأبيض المتوسط، وقربها الجغرافي من مناطق امداد الطاقة [1].

وقد أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أن لروسيا مصالح في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ترتبط بضمان أمنها القومي ، وقال خلال زيارته مقر قيادة القوات المسلحة الروسية في سوريا بتاريخ 8 حزيران 2013 :" إن هذه منطقة إستراتيجية مهم ، ولدينا مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية" ، أضاف " لذلك بالذات ننوي خلق ظروف ملائمة لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط ، مشيراً إلى أن إعادة المرابطة الدائمة لسفن الأسطول الحربي بهدف التصدي لتهديدات المنظمات الإرهابية ، ومن بينها مكافحة القرصنة ". ومن جهته، أشار الجنرال (سيرغي شويغو) إلى إن مرابطة سفن الأسطول الحربي الروسي في المتوسط هي « للمحافظة على التوازن الاستراتيجي ومراقبة الأجواء وحماية مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة الملتهبة[2] وضمن الجانب الاقتصادي ، يشار إلى انه قد وصل الاستثمار الروسي في سورية إلى 194 مليار دولار في عام 2009 ، كالتزام روسيا بعقود في مجال الأسلحة بقيمة أكثر من 4 مليار دولار مع سوريا بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز ميج 29 وصواريخ (بانتسير القصيرة المدى ارض- جو) وأنظمة المدفعية والأسلحة المضادة للدبابات ، فضلا عن إعادة فتح وتطوير قاعدة طرطوس التي تعد قاعدة التموين البحرية الوحيدة للأسطول الروسي في البحر المتوسط[3].

وهناك من يفسر الاندفاع الروسي لمكافحة الإرهاب والانخراط في الصراع السوري وضمان بقاء النظام السوري على سدة الحكم يكمن في [4]:

أ- ضمان استمرار نظام يسمح بالتواجد العسكري الروسي ويرفض التواجد العسكري الغربي اذ تعد سوريا؛ أهم حليف استراتيجي لروسيا الاتحادية، منذ زمن الاتحاد السوفياتي، في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي نظراً لحجم مصالحها فيها. خصوصا، أن روسيا الاتحادية تدير جزءاً من سياسته الخارجية في الشرق الأوسط عبر أدائها الاستراتيجي في سوريا وهي لن تسمح بخسارة هذه المصالح وترك الساحة للمخططات الأميركية – الأوروبية. فخسارتها لسوريا تمثل نهاية لوجودها في الشرق الأوسط، مما يحطم ذلك سعيها بالوصول الى مصاف الدولة العظمى، فإن هذا الوجود الروسي في سوريا بهذا الشكل والكم والمستوى العسكري القتالي إنما يعكس أهمية دور روسيا الاتحادية في العالم فهي ليست مجرد قوة إقليمية في أوروبا الشرقية ومنطقة القطب الشمالي فقط، ولكنها أيضا فاعل دولي أساسي قادر على نشر قدراته العسكرية في مناطق مختلفة من العالم. من هنا يمكن أن نفهم مسعى الرئيس فلاديمير بوتين لإظهار التحدي الروسي للنظام الدولي أحادي القطبية، عبر خلق موانع جيوسياسية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأميركية عليها

---

[1] Jay Sekulow, Unholy Alliance: The Agenda Iran, Russia, and Jihadists Share for Conquering the world, first edition, Howard Books, New York, 2017, P:168.

[2] John W. Parker, Between Russia and Iran: Room to Pursue American Interests in Syria, Institute for National Strategic Studies, Strategic Perspectives, No. 27, National Defense University Press NDU Washington, D.C. January 2019, p:34.

[3] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط1، دار الاكاديميون للنشر، عمان، 2017،، ص414.

[4] Jack Holland, Selling War and Peace: Syria and the Anglosphere, First Edition, Cambridge University Press, Cambridge, London, 2020,p 46-47.

في جوارها الجغرافي المباشر وإلى إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة المناطق توجهاتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط والذي وفرت مكافحة الإرهاب فيه دورا كبيرا تعظيم ذلك التواجد [1].

ب- ان تطلعات الرئيس فلاديمير بوتين لأن تصبح روسيا الاتحادية قوة مؤثرة في الشرق الأوسط في مواجهة الغرب؛ لذلك تريد ان تتخذ من سوريا موطئ قدم ثابت لها في الشرق الأوسط وبذلك ضمن اطلالتها البحرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط ضمن حدود برية مشتركة مع كل من (تركيا و"إسرائيل" ولبنان والعراق والأردن)، مما يؤدي إلى ترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة [2].

ت- ان سيطرة الجماعات الارهابية على النظام السياسي في سوريا يمكن يفقد موقع سوريا الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ودورها الإقليمي المتماثل مع التوجهات الروسية في المنطقة اذ ترى روسيا أن سوريا تؤدي دورا كبيرا وفعالا في حفظ هذه الموازين القوة. وترى أن الجميع سيتأثر وسيخسر في حال سقوط النظام الحالي في سورية؛ لأن الفوضى والحرب الأهلية ستعم في سوريا [3]

ث- ان سقوط نظام الرئيس (بشار الأسد) يعني فقدان القيادة العسكرية الروسية للقواعد العسكرية الوحيدة خارج روسيا الاتحادية منذ فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وما تشكله هذه القواعد من بعد استراتيجي كبير كونها تشكل محطة التموين الأساسية للأسطول العسكري البحري الروسي في المتوسط وخارج روسيا الاتحادية. زادت أهمية هذه القواعد بعد نشر الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي لمنظومة الدرع الصاروخي في تركيا والذي تعده موجها ضدها وأحد الهواجس المقلقة لأمنها القومي. فقاعدة طرطوس السورية تصبح الدرع الصاروخي الأطلسي في تركيا ومما يفقد مفعوله بعدما تم الانتهاء من تركيب منظومة الرادارات الضخمة في منطقة «صلنفة» وعلى امتداد السلسلة الجبلية للساحل السوري، ونشر أكثر منظومات الدفاع الجوي الصاروخي الروسية تطورا وفعالية وقدرة والتي ترتبط بشكل مباشر بالأقمار الصناعية.

3-الصين ومعادلة التوازن في الشرق الأوسط.

ترمي سياسات القوى الكبرى الى الحفاظ على توازن القوى المتنافسة في عموم منطقة الشرق الأوسط وبحسب مصالح جميع هذه القوى الفعلية في ازمات وقضايا المنطقة، اما القدرة على معالجة الاخيرة فيعتمد على مدى توافق منظومة المصالح مع نفوذ كل من هذه القوى وافاق التعاون المنشودة منها.

ترى الصين ان منطقة الشرق الأوسط قد دخلت اعتاب عصر ما بعد امريكا، اذ اتاح تراجع الدور الامريكي في منطقة الشرق الأوسط فرصة للقوى الشرقية الكبرى وبالأخص روسيا لتعزيز نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وفي الوقت نفسة تزايد ثقة دول المنطقة في ضرورية اتباع طرق تنمية عديدة خاصة بها ليكون النموذجين الروسي والصيني الاكثر جذبا لاهتمام دول المنطقة للتعاون معها بمعنى ان موازين القوى في الشرق الأوسط بدأت تتطور نحو التعددية القطبية في ظل تزايد فرص التعاون المنشودة لدول منطقة لدول منطقة الشرق الأوسط نحو الشرق ، كما بادرت الدول الاسيوية من

---

[1] Jack Holland, Selling War and Peace: Syria and the Anglosphere, First Edition, Cambridge University Press, London, 2020, p:240.

[2] Kathryn E. Stoner, Russia Resurrected: Its Power and Purpose in a New Global Order, first edition oxford university press, New York, 2021, p: 90.

[3] Luiz Alberto Moniz Bandeira, The World Disorder: US Hegemony, Proxy Wars, Terrorism and Humanitarian Catastrophes, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Switzerland, 2019, P:117.

جهتها للانفتاح غربا وتطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية مع دول الشرق الأوسط وفي المحصلة النهائية[1]

فالسياسة الصينية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي وأهمية المحافظة على معدلات من النمو المرتفعة تحوطا من أي تداعيات اجتماعية أو سياسية التي من شأنها أن تحدث إذا تأثر الجانب الاقتصادي أو توقف النمو لأي سبب ما، الشيء الذي يجعل الصين أن تستهلك كميات كبيرة من الطاقة ، وتقدر واردات الصين من النفط بحوالي 35 % مقارنة ما يقارب 50 ٪ من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق، وبذلك يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط[2]

وفي ضوء تحليل دور الصين في مكافحة الإرهاب فأنها تنتهج بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن ثم، لا يمكنها الا المشاركة المحدودة في جهود مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، والتي تقتصر على الدعم الاقتصادي والدعم الدبلوماسي الهادئ، وتصر على أن أي عملية عسكرية موجهة لمكافحة الإرهاب والتطرف لابد ان تتم تحت رعاية الأمم المتحدة [3].

- **الخاتمة والاستنتاج**

لا جدال بأن أي مقاربة لمكافحة الإرهاب ونزع التطرف، تتطلب نهجا شموليا تكامليا ، نظرا لتعقد الظاهرة وتشابكها وارتكازها على جملة من الأسباب والشروط والظروف الموضوعية المتنوعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وعند تتبع اطار مكافحة الإرهاب فقد مثلت احداث 11 سبتمبر/2001، واحدة من أبرز الأزمات التي شهدها النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وجسدت نقلة نوعية جديدة ليس فقط بالنسبة لما يعرف بظاهرة الإرهاب الدولي ، وانما لامست أيضا ظاهرة الصراع المسلح على الساحة الدولية من حيث تنوع فواعل ذلك الصراع، كما كان لأحداث سبتمبر تداعيات سياسية أمنية دفاعية في السياسة الدولية، اذ احدث انعكاسات على أولويات العلاقات الدولية، وعلى طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة التحالفات السياسية والامنية ، وعلى دور القوة العسكرية مواجهة ظاهرة الإرهاب، وأطلقت والولايات المتحدة الامريكية على ذلك ما يعرف بالتحول في المنظور في سياق الدفع باتجاه الحرب على الإرهاب ، كما يأتي على رأس التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية دعم الديمقراطية في إطار مكافحة الإرهاب ومنع خضوع الدول الضعيفة للخلايا الإرهابية الدولية "، وكانت الولايات المتحدة تخشى من التحالف بين الدول المارقة من وجهة والجماعات الإرهابية من جهة اخرى.

تمثل مكافحة الإرهاب الانشطة والتقنيات والاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومات عبر مؤسسات الأمن والدفاع الى جانب مؤسساتها الأخرى، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، أو ما يسمى "بالأمن الوقائي" الذي يتطلب نوع من المعلومات الدقيقة عن طريق الاستخبارات الفعالة المتأتية من تعاون الدول

---

[1] Mojtaba Mahdavi, Tugrul Keskin, Rethinking China, the Middle East and Asia in a 'Multiplex World', first edition, braille publishing, USA, 2022, P163.

[2] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، مصدر سبق ذكره، ص369.

[3] Michael Clarke, Terrorism and Counter-Terrorism in China: Domestic and Foreign Policy Dimensions, first published, Oxford University Press, USA, 2018, p:154.

المجاورة وافراد المجتمع معها وكذلك التخطيط المتقن ولاستعداد الجيد للعملية باستخدام العناصر الفعالة لتحقيق .

ولا نبالغ إذا قلنا إن النتائج التي يفرزها تؤثر على مستقبل النظام العالمي، وعلى نمط التوازنات الجيواستراتيجية بشكل أعم. كما إن تفاعلاته تأتي متأثرة بموازين القوى الدولية المتأرجحة سلبا وإيجابا بين اختلال التوازنات الجيواستراتيجية أو استعادة حالة التوازن، وتبعاً لذلك أصبحت هذه المنطقة، منذ أكثر من قرن لا تزال ساحة للتنافس والصراعات الدولية، مرة للحصول على الموارد، ومرة أخرى لتحقيق التوازن الاستراتيجي، وأخرى لإدارة الصراع الإقليمي.

قائمة المصادر:

1. Abdul Haq Azouzi, The International Security Environment and How to Make Strategy, 1st edition, Lecture Series, No. (160), Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2013.
2. Adnan Khalaf Hamid Al-Badrani, The Foreign Policies of the Major Asian Powers towards the Arab Region, 1st Edition, Dar Academicians for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
3. Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Switzerland, 2020.
4. Alexander Wendt, Why A World State IS Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal of International Relations Vol.9. (SAGE Publications and ECPR), 2003.
5. Ali Hamid Moazin and others, Anti-Terrorism Agency and National, Regional and International Challenges, International Scientific Conference of the Anti-Terrorism Agency, Anti-Terrorism Agency, Iraq, 2021.
6. Alwaleed bin Khalifa, The Role of the Realistic Epistemological Paradigm in Analyzing International Politics, A Reading in Theoretical Ideas and Political Roles, 1st Edition, Academic Book Center, Amman, 2020.
7. Anas Al-Rahab, International Politics in the Middle East: One Hundred Years of Occupation, 1st Edition, Dar Al-Farabi, Beirut, 2017.
8. Ashraf Mohamed Abdel-Hamid, The Development of Gulf Regional Security since 2003, A Study of the Impact of NATO's Strategy, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 2012.
9. Dafna H. Rand ،Andrew P. Miller, Re-Engaging the Middle East: A New Vision for U.S. Policy, first edition, Brookings Institution Press, Washington, 2020.

10. Emad Al-Qaqour, America's Policy in Combating Terrorism, 1st Edition, Dar Al-Farabi, Beirut 2016.
11. Fadel Zaki Muhammad, Foreign Policy and Its Dimensions in International Politics, 1st edition, Shafiq Press, Baghdad, 1975.
12. Jack Holland, Selling War and Peace: Syria and the Anglosphere, First Edition, Cambridge University Press, Cambridge, London, 2020.
13. Jack Holland, Selling War and Peace: Syria and the Anglosphere, First Edition, Cambridge University Press, London, 2020.
14. Jay Sekulow, Unholy Alliance: The Agenda Iran, Russia, and Jihadists Share for Conquering the world, first edition, Howard Books, New York, 2017.
15. John W. Parker, Between Russia and Iran: Room to Pursue American Interests in Syria, Institute for National Strategic Studies, Strategic Perspectives, No. 27, National Defense University Press NDU Washington, D.C. January 2019.
16. Joseph Frankel, International Relations, translated by: Ghazi Abd al-Rahman al-Qusaibi, 2nd Edition, Tihama Publishing, Jeddah, 1984, p. 139.
17. Kathryn E. Stoner, Russia Resurrected: Its Power and Purpose in a New Global Order, first edition oxford university press, New York, 2021.
18. Khadija Arafa Muhammad, Energy Security and Its Strategic Effects, Naif Arab University for Science, King Fahd National Library, 1st Edition, Riyadh, 2014.
19. Luiz Alberto Moniz Bandeira, The World Disorder: US Hegemony, Proxy Wars, Terrorism and Humanitarian Catastrophes, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Switzerland, 2019.
20. Mahfouz Rasool, Energy Security in Russian-European Relations, 1st edition, Academic Book Center, Amman, 2018.
21. Mahfouz Rasool, Russian National Security between Impositions and Restrictions, Academic Book Center, 1st edition, Amman 2018.
22. Markus Kaim, Great Powers and Regional Orders: The United States and the Persian Gulf, First published, Routledge Taylor And Francis Group, London,2016.